الجمهورية التونسية

مجلس نواب الشعب

محضر اجتماع لجنة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي وشؤون التونسيين بالخارج والهجرة

عدد 12

تاريخ الاجتماع: 15 فيفري 2024

جدول الأعمال:

الاستماع الى ممثلين عن وزارة الاقتصاد والتخطيط حول مشروع القانون الأساسي عدد 2024/02 المتعلق بالموافقة على اتفاقية مقر بين حكومة الجمهورية التونسية وصندوق قطر للتنمية حول فتح مكتب لصندوق قطر للتنمية بتونس.

الحضور:

الحاضرون: (08) المعتذرون (02) الغائبون (00)

افتتاح الجلسة : 10.00

رفع الجلســة : 12.30

المداولات:

عقدت لجنة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي وشؤون التونسيين بالخارج والهجرة جلسة استماع الى ممثلين عن وزارة الاقتصاد والتخطيط حول مشروع القانون الأساسي عدد 2024/02

المتعلق بالموافقة على اتفاقية مقر بين حكومة الجمهورية التونسية وصندوق قطر للتنمية حول فتح مكتب لصندوق قطر للتنمية بتونس.

في بداية الجلسة رحب رئيس اللجنة بممثلي الوزارة وثمن مجهودات الوزارة وسعيها الدؤوب نحو دعم التنمية والنهوض بالاقتصاد الوطني،

ثم قدم بسطة عن مسار الاتفاقية المعروضة على اللجنة منذ تاريخ امضاءها في 12 جوان 2019 مشددا على حرص لجنة العلاقات الخارجية على الاستماع الى كل الأطراف المتداخلة قصد تحليل بنود الاتفاقية بشكل عملي وبالتالي مزيد التعمق في فهم مقاصدها وجوانبها التقنية والآثار المترتبة عن تنفيذها.

عند تناولهم الكلمة قدم ممثلو الوزارة لمحة عن مسار الاتفاقية قبل التوقيع فبينوا أنها عرضت على مختلف الهياكل المعنية للنظر فيها والتدقيق في كل فصولها لضمان احترامها للتشريع التونسي وحتى لا تخرج الامتيازات المسندة للصندوق عن المعمول به مع غيره من الصناديق.

كما بينوا أن هذه الاتفاقية ليست سوى إطارا عاما سيتم على أساسه التعامل مع الصندوق القطري وابرام اتفاقات تمويل للمشاريع مؤكدين حرص الجانب التونسي على أن تتم هذه التمويلات وفق أفضل الشروط بالنسبة لبلادنا وأن تحدد المشاريع المعروضة للتمويل وفق أولوياتها وحسب ما تضبطه مخططات التنمية والتوجهات الاستراتيجية للبلاد وفي إطار الاحترام الكلي للسيادة الوطنية.

في سياق آخر أوضح ممثلو الوزارة أن الاتفاقية المعروضة على اللجنة تكتسي أهميتها كغيرها من اتفاقيات المقر من كونها تحدد الإطار التشريعي للتعامل مع الهيئات المالية الدولية وبالتالي يكون لوزارة الاقتصاد والتخطيط القدرة على مراقبة نشاط صندوق قطر للتنمية ومجالات تدخله وتفادي التجاوزات التي قد تطرأ نتيجة تعامل هذا الصندوق مع هياكل عمومية أو خاصة بعيدا عن رقابة وتأطير وزارة الاقتصاد والتخطيط.

أما عن الفوائد المنتظرة من الاتفاقية فقد بين ممثلو الوزارة أن صندوق قطر للتنمية مؤسسة مالية تمول مشاريع تنموية عن طريق القروض والهبات ولها شروط تفاضلية ميسرة مقارنة مع غيرها من الصناديق حيث لا تتجاوز نسبة لفائدة 2 و3 % على 20 سنة ملاحظين في هذا الإطار أن تونس فقدت تمويلات هامة نتيجة عدم استكمال إجراءات الموافقة على هذه الاتفاقية ومنها مشروع مستشفى منوبة والذي رصدت له تمويلات بقيمة 82 مليون دولار بشروط مالية ميسرة لكن التنفيذ معطل في انتظار استكمال إجراءات الموافقة على اتفاقية المقر.

عند تناولهم الكلمة أكد عدد من النواب اهمية الاتفاقية في عديد الجوانب في حين رأى بعضهم أنه لا يمكن اعتبارها اتفاقية دولية ودعا البعض الاخر الى ضرورة الاحتراز عند التعامل مع مثل هذه الصناديق معبرين عن انشغالهم إزاء ما تضمنته بعض بنود الاتفاقية خاصة في ما يتعلق بالامتيازات الممنوحة للصندوق والتي رأوا انها قد تمس من السيادة الوطنية، كما شددوا على ضرورة وضع المصلحة الوطنية فوق كل اعتبار.

هذا وطلب النواب من ممثلي وزارة الاقتصاد والتخطيط اعطائهم بسطة واضحة ودقيقة عن استراتيجيتها في ما يخص المشاريع الممولة من صندوق قطر للتنمية وشددوا في هذا السياق على ضرورة أن تكون المشاريع في حجم ومستوى الامتيازات الممنوحة للصندوق وأن تستجيب لحاجيات البلاد وتحقق استثمارات فعلية، كما استفسروا عن التدابير التي تم اتخاذها لضمان تنفيذ المشاريع على المدى القصير والبعيد حتى لا تضل حبرا على ورق و عن الضمانات المقدمة لاستفادة جميع شرائح المجتمع من هذه الاتفاقية دون تمييز بين الجهات أو الافراد.

وفي هذا السياق استفسر النواب عن الإجراءات التي تم اتخاذها قصد ضمان استفادة المواطنين التونسيين من تمويلات الصندوق وتجنب دخول أموال دون علم وزارة الاقتصاد ودون أن تعود بالنفع على التونسيين.

من جهة أخرى لاحظ عدد من النواب أن المناخ العام في تونس لا يشجع على الاستثمار بل هو مناخ معرقل بشكل كبير ترتب عنه ضعف في الاستثمار وبالتالي صعوبات هامة في التمويل وهو ما دفع إلى اللجوء الى وكالات التعاون قصد إيجاد التمويلات على أن تكون للدولة التونسية القدرة على إلزام الطرف المقابل باحترام السيادة الوطنية ومراعاة مصلحة تونس.

ودعا النواب في هذا السياق إلى مراجعة المنظومة التشريعية ودعم الديبلوماسية الاقتصادية خاصة في افريقيا وهو ما من شأنه أن يجنب البلاد ابرام اتفاقيات لا تعود بالنفع المرجو على الاقتصاد التونسي.

في ردهم على استفسارات النواب بين ممثلو وزارة الاقتصاد والتخطيط أنه ولئن كانت تونس في حاجة للاستثمارات الا أنها لا تقبل التفويت في سيادتها الوطنية، كما بينوا أن صندوق قطر لتنمية مؤسسة مالية ناشطة في تونس وتتعامل بشكل مباشر مع الهيئات العمومية والخواص وهو ما تسعى الوزارة الى تفاديه عبر امضاء هذه الاتفاقية لأنها ستوفر الاطار القانوني الذي سيمكن وزارة الاقتصاد من فرض رقابة على نشاط الصندوق ومراقبة دخول التمويلات واستغلالها في مشاريع واضحة ومعلومة وأكدوا أن الموافقة على هذه الاتفاقية سوف تفضي الى ابرام عدد هام من الاتفاقيات التمويلية وفق التشريع التونسي وبشروط يناقشها الجانب التونسي للحصول على فائدة أكبر للطرف التونسي.

وشددوا على أن تونس تتعامل مع شركاءها بندية تامة وهي قادرة على إلزام الطرف المقابل باحترام السيادة والمصلحة الوطنية

في سياق آخر أكد ممثلو الوزارة أن امضاء هذه الاتفاقية بين الحكومة التونسية وصندوق قطر للتنمية لا ينفي عنها صفة الاتفاقية الدولية وهي لا تختلف في ذلك عن غيرها من اتفاقيات المقر التي سبق لتونس أن امضتها كاتفاقية المقر بين تونس والبنك الافريقي للتنمية

أما في ما يتعلق باستراتيجية الوزارة في ضبط المشاريع التي سيمولها الصندوق فقد بين ممثلو الوزارة أنه لا يمكن ضبط قائمات مسبقة بالمشاريع التي سيتم تمويلها بل يتم اختيار المشاريع بالتنسيق مع الطرف المقابل.

في خصوص الدفع نحو مزيد الاستثمار بين ممثلو الوزارة أنها تعمل على تخفيف الإجراءات وتذليل التعقيدات أمام المشاريع التي تعود بالنفع على الاقتصاد.

في خاتمة جلستها قررت لجنة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي وشؤون التونسيين بالخارج والهجرة تنظيم جلسة استماع حول الاتفاقية المذكورة الى وزارة المالية.

رئيس اللجنة	**مقرر اللجنة**
عزيز بن الأخضر	**طارق الربعي**